قضية

«إغراءات» صفقة القرن
الحج والعمل مقابل حق العودة!

لا يبدو أن الإغراء الأميركي المالي لكل من مصر والأردن، وحتى السلطة الفلسطينية، كان كافياً لإقناع هذه الأطراف بتمرير خطة توطين سريعة وفعالة للاجئين، بل يبادر «الملكيّون أكثر من... العدو» دوماً إلى تقديم الحلول. ففي قضية العودة، تعمل الأنظمة العربية الصديقة والحليفة لإسرائيل على تقليل عدد من يحق لهم الرجوع إلى فلسطين، وذلك بالضغط عليهم بوسائل شتى، جديدها ابتزازهم بين البقاء في وظائفهم، وبين الاستغناء عن حق العودة، أو حتى الحصول على الحق الديني بالعمرة أو الحج إلى مكة ضمن المساومة السابقة. لا تزال رام الله تخبئ رأسها في الأرض، ولم تتصرف إلا بإجراء قنصلي «بسيط» في محاولة لمواجهة هذه «الموجة» الخليجية التي لا يعرف مداها بعد!

ريم رضا، هاني إبراهيم

تعود قصة الأوراق الثبوتية وجوازات سفر اللاجئين إلى الظهور في كل أزمة تمر بها القضية الفلسطينية (أي بي أيه)

علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية وأردنية، أن السلطات السعودية أصدرت قراراً يمنع إصدار تأشيرات عمرة للفلسطينيين من حملة الجوازات المؤقتة ووثائق السفر، في مرحلة أولى تسبق شعيرة الحج، وقد أبلغ القرار بصورة مؤكدة للأردن ومكاتب السفر فيه، كما وصل إشعار شبيه إلى السفارات الفلسطينية في الدول العربية. وبموجبه، لن يحصل حملة الجوازات الأردنية المؤقتة (بلا رقم وطني ويصدر لمن أصولهم من غزة أو حالياً من سكان القدس)، وحملة الوثائق بأنواعها (الصادرة عن كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق ومصر)، على تأشيرات دخول إلى السعودية. كذلك، أُبلغ اللاجئون في السعودية، ودول خليجية أخرى كالإمارات، أن من يحمل إقامة على وثيقة سفره لن تجدد له، وأن الخيار إما العودة (الرحيل) إلى بلد الوثيقة، أو استصدار جواز فلسطيني مؤقت من السلطة (يسمى الجواز المصفّر أو جواز الاستعمال الخارجي)، الذي إذا حمله اللاجئ يصير، في حكم الدول المستضيفة له، مضطراً إلى تسليم وثيقة لجوئه أولاً، ثم استصدار إقامة سنوية ثانياً.

القرار، المرتبط بوضوح بمسار «صفقة القرن» وتوطين اللاجئين، ترافق مع إشعار الشركات الخليجية بتسوية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين العاملين لديها ضمن هذه المعايير، وأن عليهم إذا أرادوا الإبقاء على موظفيهم أن يعمد هؤلاء إلى استصدار «جواز مؤقت» من سفارات السلطة، وهو ما ردّت عليه الأخيرة بقرارها وقف إصدار هذه الجوازات أياً كان الظرف. و«الجواز المصفّر»، أو «جواز الاستعمال الخارجي» كانت سفارات السلطة تصدره للاجئين لأن دول الخليج ترفض منذ عشرات السنوات إعطاء إقامة عمل على وثائق اللجوء، بل إن الإمارات بادرت أخيراً (قبل نحو 4 شهور) إلى الطلب حتى ممن جاؤوا بـ«جواز مصفّر» ألا يكون أبيض الصفحات، بل أن يحمل إقامة من الدولة الآتي منها. ووراء هذا الإجراء ما وراءه، لأن الحصول على إقامة على هذا الجواز يعني أن على اللاجئ التصريح لدولة الاستضافة (لبنان مثلاً) بوجوده معه، وهو ما يتبعه تخيير جهاز الأمن المختص («الأمن العام» مثلاً) أن يحمل واحداً من الاثنين (جواز السلطة أو الوثيقة)، لأنه لا يحق قانوناً للاجئ أن يحمل وثيقة لجوء وجواز بلده في الوقت نفسه، الأمر الذي يعني أن يتحول وجوده في هذه الدولة إلى إقامة مؤقتة، وهو ما يسقط عنه معنوياً صفة اللجوء.

تساوق مع «صفقة القرن»

التفصيل الأخير يدل على تغيير مفاجئ في السلوك الخليجي، إذ كانت الإمارات سابقاً تكتفي بطلب جواز السلطة المؤقت، وكانت سفارات السلطة تصدره للتسهيل خاصة على الأطباء والمهندسين، فكانوا يسافرون من بلد اللجوء عبر وثيقة السفر الصادرة منه، ثم يدخلون البلد الذي سيعملون فيه بالجواز الآخر، وهي المناورة التي استمرت عشرات السنوات، الأمر الذي يطرح سؤالاً عن هذا التوقيت الذي تريد فيه الدول الخليجية الالتفاف على هذا الإجراء، ليصير من يحتاج العمل - أو العمرة والحج - من اللاجئين أمام مساومة بين صفة لجوئه، وباب رزقه وحتى الحج، خصوصاً أن استعادة الوثيقة من الدولة المستضيفة أمر صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً. وبعد التواصل مع مصادر سياسية، أكدت أن رام الله ليست بصدد مواجهة مباشرة مع الرياض وأبو ظبي، لذلك عمدت السفارات إلى وقف إصدار جوازات السلطة المؤقتة حالياً، وهي بانتظار التأكد من دخول الحج ضمن هذا الإجراء، أم أن الحديث يدور عن تأشيرات العمرة والعمل فقط. أما في حال شمول الحج، فقالت المصادر إن السفارات ستعمل على التنسيق مع الدول المستضيفة من أجل أن يكون «إصدار جوازات السلطة حالة مؤقتة ومقتصراً على الحجاج الذين سيسلمون هذا الجواز للسفارة بعد عودتهم (إصداره لمرة واحدة)»، لكنها ترى أن الأمر يحتاج تنسيقاً سياسياً لا قنصلياً، يضمن أن يحافظ اللاجئون على صفة اللجوء حتى لو حمل هؤلاء جوازات سلطة مؤقتة، وضمن آلية تنسيق معينة.

وكانت السفارات الفلسطينية تصدر «الجوازات المصفّرة» (بلا رقم وطني) أيضاً لمواليد اللاجئين المقيمين في الدول الخليجية، كي تستطيع العائلة السفر للمرة الأولى وإخراج وثيقة للمولود الجديد من دولة الاستضافة في أول زيارة. واللافت أن شهوداً من اللاجئين المقيمين في السعودية قالوا إن السفارة ترفض حالياً استخراج أي جواز مؤقت حتى لهذه الحالات، وذلك في مؤشر على علمها بترتيب جديد قد يفضي إلى توطين حملة الوثائق والجوازات الأردنية المؤقتة، وبعبارة أخرى: بدء المرحلة التالية من «صفقة القرن» المتعلقة باللاجئين وتوطينهم (بعد عرقلة وإيقاف «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» (الأونروا)). ومع أن خطوة السلطة اعتراضية، فإنها لا تعفيها من إيجاد حل منطقي، خصوصاً أن وقف إصدار هذه الجوازات يمس مصالح اللاجئين أساساً، وهي التي كانت قد غيرت اسم «دائرة شؤون اللاجئين» في «منظمة التحرير» إلى «دائرة شؤون المغتربين»، في خطوة سبقت الحديث عن «صفقة القرن» بمدة طويلة.

> أبلغ حملة الوثائق أنه لن تجدد لهم إقاماتهم إلا إذا حصلوا على «جواز سلطة»

الأكثر صعوبة أن الوضع المتدهور في العراق وسوريا على وجه التحديد أخذ مستقبل حاملي الوثائق الفلسطينية من هذين البلدين إلى مربعات أخرى في ظل هجرة عدد كبير منهم إلى أوروبا وأستراليا وأميركا اللاتينية، وصعوبة عودتهم على المدى المتوسط، فضلاً عن أن بعض دول اللجوء كانت تمنح للفلسطيني السوري مثلاً الإقامة والجنسية بصورة أسرع من اللاجئ السوري، في إجراء له أهدافه الواضحة، وتربطه وتفاوض حتى إن لم يكن الأمر علنياً، خصوصاً أنه لا بيانات علنية توضح مثلاً أعداد الفلسطينيين المقيمين في المملكة، مع أن حركة إصدار الجوازات (الدائمة والمؤقت) للفلسطينيين طبقاً لوضع كل منهم (الذي يخضع لتعقيدات كثيرة) لم تتأثر، إضافة إلى ملاحظة أنه تراجعت حالات سحب الجنسية الأردنية من الفلسطينيين بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة!

والأردن الذي يمثل أعلى نسبة لوجود الفلسطينيين (أكثر من 4 ملايين بغض النظر عن نوع الجوازات التي يحملونها)، تركز «صفقة القرن» على تجنيس حملة الجوازات المؤقتة فيه (راجع: الخطوة الثالثة في «صفقة القرن»: توطين اللاجئين في مصر والأردن، العدد 3555 في 3/9/2018)، خصوصاً أبناء قطاع غزة الذين لا يعاملون كأبناء الضفة الغربية ولا الفلسطينيين المجنسين (برقم وطني)، علماً أن عمّان ترى أن مسؤولية هؤلاء تقع على القاهرة، بوصف غزة أقرب إلى مصر وكانت تحت سيطرتها في عقود سابقة.

وفي تموز/ يوليو الماضي، كلفت الحكومة الأردنية «دائرة الأحوال المدنية والجوازات» إعداد قاعدة بيانات لأبناء غزة وحصر أعدادهم، علماً بأن هناك مسحاً سكانياً كبيراً كانت قد أجرته «دائرة الإحصاءات العامة»، ليبدو الأمر كأنه متعلق ببعض الحقوق الممنوحة لأبناء القطاع من أبناء الأم الأردنية، ولكنه صراحة أقرب إلى تحديث بياناتهم ومعرفة أعدادهم الدقيقة «لحاجة في نفس يعقوب».

أما في ما يخص أبناء القدس، فكان لافتاً خفض الأردن رسوم تجديد الجواز المؤقت لهم من 200 دينار أردني (نحو 280 دولاراً أميركياً) إلى 50 ديناراً (نحو 70 دولاراً)، وهو السعر الذي يدفع المواطن الأردني من أجل جوازه. وأيضاً، سمحت عمّان للمقدسيين بتقديم طلبات إصدار هذا الجواز من القدس أو رام الله من دون الحاجة إلى السفر إلى المملكة. ومع أن هذا الإجراء يسهل الكثير على المقدسيين شكلياً، فإن توقيته (صدر في الرابع من الشهر الجاري) وظروفه تسهّل العمل على تجنيسهم.

شكلياً، حتى الآن، يتطابق الموقف الرسمي الأردني مع موقف السلطة الفلسطينية من حيث رفض الضغوط الأميركية والعربية لقبول رؤية إدارة دونالد ترامب لحل الصراع العربي الإسرائيلي «بعيداً من الطريقة الكلاسيكية»، ولكن تطابق هذا الموقف مع التمسك بـ«حل الدولتين» قد لا يصمد، خصوصاً مع الإجراءات التطبيعية العلنية من الدول العربية وتحديداً الخليجية التي لها ما لها من ضغوط وأوراق ابتزاز على كل من عمّان ورام الله، وذلك في انتظار ما يمكن أن تفعله كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق بشأن حملة الوثائق الذين سيعودون إليها خالي الوفاض.

مصادر مطلعة ببروتوكولات متفق عليها بين إسرائيل وهذه الدول.

الملاحظ أن قصة الأوراق الثبوتية وجوازات السفر للاجئين تعود إلى الظهور في كل أزمة تمر بها القضية الفلسطينية، خصوصاً أن أعداد الفلسطينيين سواء داخل فلسطين المحتلة بكل مناطقها، أم خارجها، تمثل أهم الملفات المؤجلة التي مرت على جميع طاولات المفاوضات. لكن ضمن «صفقة القرن»، يمثل حسم موضوع «من هو الفلسطيني»، المقيم في المناطق الخاضعة لإسرائيل أو السلطة واللاجئ والنازح، خطوة أساسية للمعالجة الجذرية لأزمة اللجوء من وجهة نظر إسرائيلية (راجع عدد اليوم) وأميركية. لأنه عملياً، يمثل سحب الوثائق خطراً على تعريف اللاجئين، ومن ثم تقليل أعدادهم، وحتى أعداد من يمكن أن يُطرح بشأنهم التعويض المالي. كما أن حاملي الجواز المؤقت الذين لا يستطيعون حتى العودة إلى مناطق السلطة (راجع: مصر والأردن: ملكيّون أكثر من إسرائيل!، العدد 3545 في 20/8/2018)، أو الذين خسروا وثائقهم ولا يستطيعون العودة إلى سوريا والعراق، سيُضطرون في نهاية الأمر إلى البحث عن جنسية أجنبية لإكمال حياتهم.

ماذا سيفعل الأردن؟

منذ عام 2016 أقرّ الأردن بالشراكة مع «صندوق النقد الدولي» خطة خمسية لتحفيز النمو (2018-2022)، ابتدأت بصورة أساسية بإنجاز تعداد سكاني. قد يبدو الأمر مرتبطاً بالاقتصاد لكن عندما يتعلق الأمر بالأردن، هناك الكثير من المعلومات الإحصائية التي تعتبر أوراق ضغط

تحليل إخباري

إسرائيل وخطة القضاء على اللاجئين

يحيى دبوق

تصطدم استراتيجيات إسرائيل في ترسيخ نفسها وأمنها وحضورها وتقبّل محيطها لها بجملة عوائق خارج التهديدات الأمنية، من بينها قضية اللاجئين الفلسطينيين. لذلك، كانت إسرائيل وما زالت معنية بإنهاء ملف فلسطينيي الشتات بوصفهم لاجئين، الصفة التي تعني في مقصدها وجوداً مؤقتاً قسرياً مع ما يلتصق به وبنتيجته من حق العودة. وأيضاً الصفة تورث الهوية والأمل، وتخلد الحق وتنمّي بقاءه مهما طال نجاح إسرائيل في فرض نفسها بالقوة على محيطها.

ولا مبالغة في القول إنه ضمن مروحة العوائق التي تمنع إسرائيل من القضاء على القضية الفلسطينية، سواء بالحروب أم الخيارات المبنية على التسويات والتنازل، تعد صفة اللاجئ في مقدمة الاهتمام الإسرائيلي واستراتيجياته. وفي المعادلة، صفة اللاجئ تعني حق العودة، وبدورها تعني القضاء على إسرائيل من الداخل. على هذا الأساس، شكلت هذه الصفة تهديداً وجودياً لإسرائيل. على مر السنوات، اختلفت طرق مواجهة صفة اللجوء وفقاً للإمكانات الفعلية والظروف. في البدء، عمدت إسرائيل إلى تجاهل الحق وكل القرارات الدولية المتصلة به، تجاهل جاء بمعية مساعدة وتآزر الغرب على رغم المشاركة حينذاك في بلورة وإصدار القرارات المتعلقة باللاجئين، والمطالبة بعودتهم. أيضاً، كانت الأمم المتحدة مخرجاً للاحتلال وداعميه عبر محاولة تلطيف جريمة إسرائيل بطرد أو التسبب في لجوء الفلسطينيين. تلطيف هذه الجريمة جاء عبر تأسيس وكالة دولية ترعى اللاجئ وتؤمن جزءاً من حقوقه الإنسانية، إلى حين تنفيذ القرارات الدولية والعودة إلى فلسطين.

في ذلك الوقت، كانت «الأونروا» ضرورة إسرائيلية تمكن المشروع الصهيوني من تجاهل حق العودة والامتناع عن تنفيذ القرارات في شأنه، وهي كذلك ساتر يخفي التخاذل العربي، في موازاة توجه إلى ربط اللاجئين بالحل النهائي والتسوية، بوصفهما جزءاً من نزاع ونتيجة له. رعونة عربية أو تقصير أو خيانة أو حتى قصور، لكن وجود إسرائيل طال سنوات، وطال معه الوجود الفلسطيني في الشتات، إلى أن بلغ الملايين. مع ذلك، نجحت إسرائيل والولايات المتحدة، عبر المساعدات و«الأونروا» والرفع الجزئي عن تحمل الأعباء لدى دول اللجوء، أن تحول اللاجئين إلى جزء طبيعي من مركبات المنطقة والمكونات الديموغرافية حيث هم، مع التسليم بتأجيل المعالجة حتى البدء بالحل السياسي للصراع الذي تحول بدوره مع السنوات إلى مجرد نزاع مع سكان عرب يعيشون في أرض متنازع عليها! ربطاً بذلك، تعددت المشاريع والصيغ والحلول الغربية على مر السنوات، وركزت على تعويض اللاجئ الفلسطيني لقاء التنازل عن حق العودة، ثم توطينه حيث هو. وإن لم تستطع هذه الصيغ

> تشدد وثيقة الخارجية على توطين المقيمين في الأردن

و«الحلول» الوصول إلى مقاصدها، فإنها في الوعي الجمعي لدى معظم الأطراف أدخلت معطى جديداً، سواء رفضت أم قبلت، هو أن حق اللجوء يمكن التنازل عنه لقاء تعويضات. وفي مسار التسوية اللاحق، كان حق العودة في مقدمة القضايا الخلافية بين المفاوضين، لكن تأجل البت فيه تسويفاً خلال بلورة اتفاق أوسلو، والحال كذلك في ما بعده من اتفاقات، نُفذت أو لم تنفذ.

شهية إسرائيل في السنوات الأخيرة باتت لا متناهية. لم تعد تطلب التنازل الفلسطيني لقاء فتات حقوق، بل باتت تسعى إلى إنهاء القضية الفلسطينية بلا أثمان، حتى الأثمان الشكلية.

على ذلك، صوبت إسرائيل وإن عبر المبادرة الأميركية على الأسس التي تنزع صفة اللاجئ عن الفلسطينيين، وذلك في اتجاهين: نزع الصفة وحصرها في عدد محدود جداً، عبر تضييق معاييرها بشخص الذين طردوا من فلسطين من دون ربط الصفة بفروعهم. ومع الفاصل الزمني منذ 1948، سيكون عدد اللاجئين محصوراً في عدة آلاف، أي نزع الصفة عملياً عن ملايين اللاجئين الذين يصار بطبيعة الحال إلى توطينهم وإعطائهم جنسيات من مكان لجوئهم. الاتجاه الثاني هو إنهاء خدمات وكالة «الأونروا» بعد انتهاء وظيفتها الابتدائية. جاء ذلك عبر القرارات الأميركية بقطع التمويل المالي عنها، بعد أن بات وجودها يتعارض مع المسعى الإسرائيلي الحالي، الذي يجد أن الفرصة باتت متاحة لإنهاء صفة اللاجئ في الواقع والقانون، وعليه نفي حق العودة، وبطبيعة الحال انتفاء القدرة عن التنازل عن حق غير موجود ومنع طلب التعويض عنه سواء في المفاوضات أو غيرها. وفي الأساس أيضاً الدفع أكثر نحو فرملة تخليد الهوية الفلسطينية التي يجب طمسها وإنهاؤها.

قبل أيام، بدأت إسرائيل استكمال خطط مواكبة نتائج الإجراءات الأميركية ضد قضية اللاجئين. ففي وثيقة نشرت مضمونها صحيفة «يسرائيل هيوم»، صادرة عن الخارجية الإسرائيلية، تضبط تل أبيب نهجها مع الموقف الأميركي الأخير ضد اللاجئين و«الأونروا». يرد في الوثيقة سلسلة ادعاءات غير مسبوقة تنفي وجود 5 ملايين لاجئ، مع التأكيد أن ما تسميه «التعريف الموسع» للاجئين الفلسطينيين هو تعريف مخادع وفيه كثير من الظلم. وتلمح إلى وجوب توطين الفلسطينيين المقيمين في الأردن.

يرد في الوثيقة أن قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بوقف تمويل «الأونروا» يوضح أن الوكالة ليست جزءاً من الحل إنما جزء من المشكلة، وتضيف أنه بدلاً من تقديم المساعدات الاجتماعية، تصعد «الأونروا» النزاع بتضخيم «الأعداد المزورة للاجئين»، فضلاً على تواصلها مع حركة «حماس». وتتابع الوثيقة: «يوجد عدد قليل جداً من الفلسطينيين الذين يستوفون المواصفات الشرعية للاجئ وهم بضع عشرات الآلاف من أصل 5,3 مليون مسجلين اليوم في سجلات الأونروا على أنهم لاجئون». وفي ما يتعلق بالقرارات الدولية حول حق العودة للفلسطينيين، تؤكد الوثيقة أن القرار 194 صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، علماً أن قراراتها لا تتمتع بصفة قانونية ملزمة.

السيسي يعرض استضافة مفاوضات «صفقة القرن»

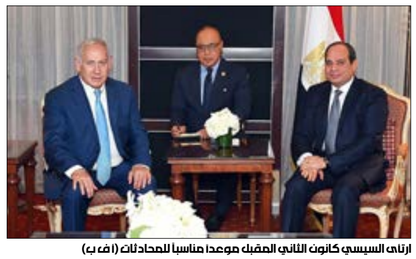

ارتأى السيسي كانون الثاني المقبل موعداً مناسباً للمحادثات (أ ف ب)

القاهرة ـ جلال خيرت

اللقاء العلني الثاني في نيويورك الذي جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، كان حافلاً، إذ ناقش قضايا عدة وتضمن حديثاً إسرائيلياً عن رغبة في لقاءات رسمية أخرى في القاهرة وشرم الشيخ قريباً، وهو الحديث الذي رهنه السيسي بضرورة وجود تقدم في محادثات التسوية مع السلطة الفلسطينية.

تقول مصادر مطلعة لـ«الأخبار» إن اللقاء تم بطلب إسرائيلي، فيما تمسك السيسي بأن يُجرى في مقر إقامته وليس في مبنى الأمم المتحدة. وبينما قالت المصادر الإسرائيلية إن اللقاء ناهز الساعتين، نفت المصادر ذلك، قائلة إنه كان قصيراً وشهد مناقشات روتينية، لكن النقطة الأهم أن السيسي جدّد الدعوة لأن تستضيف شرم الشيخ المفاوضات الخاصة بـ«صفقة القرن» بعد إجراء التعديلات على التصور الأميركي، محدداً كانون الثاني/ يناير المقبل موعداً مناسباً للاستضافة.

وبشأن غزة، طلب الرئيس المصري من «ضيفه» تخفيف الضغوط على قطاع غزة وإبداء «حسن النية» في التعامل مع حركة «حماس»، في ظل الرعاية المصرية للمفاوضات مع الحركة عبر جهاز «المخابرات العامة». لكن نتنياهو وضع اشتراطات في هذا الشأن - لم تفصح عنها المصادر - كما شدد على أنه لن يتردد في «الرد بعنف» على أي هجوم من غزة. كذلك، ناقش الاثنان التنسيق المصري - الإسرائيلي على الحدود ومواجهة تنظيم «داعش» في شمال سيناء. هنا وجه السيسي الشكر إلى نتنياهو على التنسيق خلال الشهور الماضية، خصوصاً السماح بإدخال الجيش المصري أسلحة ثقيلة إلى المنطقة المصنفة «ج» على الحدود فوق الأعداد المحددة في اتفاقية كامب ديفيد، كما شكره على إنهاء أزمة الغاز عبر «صيغة توافقية».

وهذه الصيغة هي اتفاق شركة «نوبل إنيرجي» الأميركية وشركة «دبليك» للحفر الإسرائيلية مع شركة «غاز الشرق» المصرية على شراء نسبة 39% من شركة «غاز شرق المتوسط» التي تمتلك خط أنابيب الغاز الواصل بين مصر وإسرائيل. وتقدر قيمة هذه الصفقة بنحو 518 مليون دولار، لكن القاهرة تنهي بذلك قضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضدها بقيمة 8 مليارات دولار، كما استفادت من ذلك التنازل عن قيمة الغرامة وهي نحو 288 مليون دولار. وهذه الصفقة ستساهم في استيراد الغاز من إسرائيل إلى مصر، علماً أنه تم التوافق عليها منذ شباط/ فبراير الماضي، لكن لم تنتهِ صياغتها إلا في الأيام القليلة الماضية.

ومن المتوقع أن يبدأ تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر من خلال خط شركة غاز شرق المتوسط، إذ يمكن تصدير نحو 350 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً عند بدء تشغيل حقل «ليفثيان» بحلول نهاية 2019. لكن حصلت الشركات على خيار للحصول على مسار إضافي وقدرة على نقل الغاز داخل مصر عبر اتفاق مع مالك ومشغل خط أنابيب العقبة - العريش، ما يدعم نقل كميات إضافية. وبذلك، سيتنازل البائعون والمساهمون في البيع، وأيضاً البائعون التابعون عن أي مطالبة أو دعوى أو قرار أو تعويض ضد الحكومة المصرية والشركات المملوكة لها، فيما ينص الاتفاق على تسلم جميع الموافقات المطلوبة لنقل الأسهم المشتراة من البائعين وتسجيلها باسم شركة «إي ميد».

> طلب الرئيس المصري من نتنياهو تخفيف الضغوط على غزة

زياد النخالة أميناً عاماً لـ«الجهاد الإسلامي»

في أول انتخابات داخلية تجريها حركة «الجهاد الإسلامي» منذ تأسيسها قبل ثلاثة عقود، أتمت الحركة أمس انتخاب زياد النخالة أميناً عاماً جديداً خلفاً لرمضان شلح. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن قيادي في الحركة طلب إخفاء اسمه، أن «عملية التصويت أجريت اليوم (أمس) لانتخاب هيئة المكتب السياسي، وتم انتخاب النخالة أميناً عاماً للحركة حيث كان المرشح الوحيد من دون منافس»، موضحاً أن «رمضان شلح يعاني من حالة غيبوبة مرضية منذ أشهر».

المصدر نفسه أوضح أن هذه «أول انتخابات منظمة ورسمية لمجلس الشورى والمكتب السياسي وللأمين العام»، وأفضت إلى انتخاب النخالة (65 سنة) بعد تصويت متزامن داخل فلسطين وخارجها، وبذلك يكون الأمين العام الثالث للحركة بعد شلح، والشهيد فتحي الشقاقي الذي اغتاله العدو الإسرائيلي في مالطا عام 1995. وكانت الحركة قد استحدثت منذ سنوات قليلة المكتب السياسي، واختارت أفراده بالتعيين، وهو الأسلوب نفسه المتبع مع بقية المناصب داخلها، لكن الانتخابات الجارية منذ أقل من أربعة أشهر شملت المناطق و«الساحات» كافة قبل أن تصل إلى المكتب السياسي والأمانة العامة.

وتعود نشأة النخالة إلى مدينة غزة قبل أن يبعد إلى جنوب لبنان عام 1988 بعد اعتقاله مرات عدة في سجون الاحتلال أشهرها 14 سنة انتهت عام 1985 في صفقة التبادل الشهيرة آنذاك. وبينما يضعه العدو على قائمة الاغتيالات، أدرجته الولايات المتحدة الأميركية منذ نحو أربع سنوات على قائمة «الإرهاب» عارضة 5 ملايين دولار لمن يساعد في اعتقاله. والرجل يقيم بين العاصمتين اللبنانية بيروت والسورية دمشق، علماً أنه يشغل منذ 1997 منصب نائب الأمين العام وسبق له أن مثل الحركة في لبنان.

ووفق مصادر، ترشح لعضوية المكتب السياسي بصورة أساسية سبعة قيادة سياسيين وتنظيميين في غزة، منهم من هم معروفون في الإعلام وآخرون لا، فيما تنافس آخرون لعضوية المكتب من الضفة والسجون والخارج. وبينما تمت عملية التزكية بعد انسحابات تشريفية من المرشحين لمصلحة النخالة، من المفترض أن يحل القيادي محمد الهندي في منصب نائب الأمين العام، على أن يختار الأمين العام الجديد عضوين آخرين.

(أ ف ب)